اسبق له حوادث لا اول لها قبل الاستدلال على حدوث العالم مبني على انحصاره
في الاعيان والاعراض وانحصار الاعيان في الاجسام والجواهر وانه يمتنع وجود
ممكن يقوم بذاته وليس بمتحيز اصلا كالعقول العشرة والنفوس المجردة
عن المادة التي قال بها الفلاسفة وكذا ذلك لا دليل عليه واجيب بان
المدعي حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان المتحيزة والاعراض
القايمة بها لان ادلة المجردات غير تامة على ما بسطوه في المطولات فان قلت
فعلى تقدير تمام ادلتها ووجودها لم ينتف عنها القدم قلت اجاب بعضهم
بان مختارنا فيه التجاء الى السمع كان الله ولا شيء معه واجمع المسلمون على
حدوث ما سوى الله تعالى وحدوث هذا الزايد لا يتوقف عليه السمع حتى يمتنع
الاستدلال به عليه ومن المتكلمين من اثبت حدوثه بالدليل العقلي فقال هذا
الزايد لا يصح ان يكون الاها لوجوب الوحدانية له جل وعلا وسياتي دليله واذا
لم يكن الاها لم يتوقف وجود العالم على وجوده فلا يجب وجوده اذ لا يلزم من عدمه
محال وكل ما هو كذلك فهو ممكن وكل ممكن حادث فهذا الزايد حادث وهو المطلوب
ورد بانه متمسك بعكس الدليل وهو انما يلزم طرده لا عكسه كان الله ولا شيء معه
وهو واجب الوجود فلا يلزم من عدم توقف وجود العالم على وجوده انتفاء قدمه
فان قلت كيف تسلم ان ادلة انتفاء المجردات غير تامة عند تاملها ذكره جمع
المحققين من جملتها طريق السبر والتقسيم وهو عندهم من مخبيات اليقين حيث
قالوا كل موجود اما ان يكون متحيزا او غير متحيز وغير المتحيز اما ان يقوم بمتحيز
اولا فالمتحيز هو الجوهر والقايم به هو العرض وما ليس بمتحيز ولا قايم بمتحيز
هو الله تعالى وصفات ذاته قلت هذه الطريقة وان دارت بين النفي والاثبات
التمسك بها على انتفا المجردات وان دارت بين النفي والاثبات التمسك بها على
انتفا المجردات ضعيف لان ما انتهى اليه التقسيم وهو ما ليس بمتحيز ولا قايم بمتحيز
ليس نصا في حقيقته تعالى جل وعلا ولا نص حقيقة ذاته فللخصم ان يمنع
تخصيصه به فلا يفيد المطلوب فالصواب كما قاله السعد وغيره في هذه المسئلة
الوقف فان قلت غاية ما ذكرتم من الدليل انما افاد حدوث جميع الاعراض
المشاهدة وحدوثها لا يستلزم حدوث جميع الاعراض باطلاقها اذ منها ما لم يدرك
بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث ضده كالاعراض القايمة بالسماويات من الاشكال
والامتدادات والاضوا قلت اجاب عنه بعضهم بان هذا غير مخل بالغرض
لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الاعراض ضرورة انها لا تقوم الا بها
فان قلت دليلكم ايضا انما ينتهض لو صح ان كل جسم لا بد له من حيز وهو فاسد
اذ لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تناهي الاجسام لان الحيز عبارة عن السطح الباطن

من الحاوي

من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي واذا بطلت الكلية جاز ان يكون
بعضها لا في حيز وهو فقد ثم كالفلك الاطلس المسمى عند الفلاسفة بالمحدد للجهات
قلت اجيب عنه بانه مبني على تفسير الحيز بما ذكر بناء على مذهب الخصم والحق
انه عند المتكلمين عبارة عن الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه بعداه
او ابعاده والفراغ ليس بجسم ولا يستلزمه فلا يلزم من كون كل جسم في حيز
عدم تناهي الاجسام وهو ظاهر فان قلت دليلكم الذي بنيتم عليه حدوث
العالم مبني على وجود الفاعل المختار وهو معروف ان المسبوق بالاختيار لا يكون قديما
كما مر بيانه والخصوم لا يقولون بالاختيار بل منهم من يقول ان العالم صادر عنه
تعالى بطريق الطبع ومنهم من يقول انه صادر عنه بطريق التعليل قلت
سياتي في مبحث صفة الارادة اثبات الاختيار له بالدليل على انه لو كان العالم
مستندا اليه بواحد من التعليل او الطبع لما اختلفت مقاديره ولا صفاته ولما
تاخر منه شي عن الازل لان العلة الواحدة والطبيعة الواحدة يستحيل اختلاف
اثارها وتاخر وجود شي منها عن وجودها والمشاهدة الضرورية تقتضي خلاف
ذلك فان اختلافها في مقاديرها وصفاتها كثير لا حصر له وتاخر جميعها عن الازل
معلوم على القطع لمشاهدته ان حدوث كثير من الاجرام وصفاتها اللازمة لها فوجب
ان يكون جميعها كذلك لوجوب استوايها في صفة الافتقار الى الفاعل على ما مر
تحقيقه فان قيل لا اشكال ان تاخر الاجرام وصفاتها عن الازل يدل قطعا
على ان ايجادها ليس بطريق التعليل اذ العلة العقلية يستحيل مفارقتها لمعلولها
واما دلالة انا جزمنا على ان الايجاد ليس بطريق الطبع فهي ممنوعة لما تقرر من
ان تاثير الطبيعة عند من يقول بها من المبتدعة ليس على طريق اللزوم بكل
حال بل انما يلزمها مطبوعها اذا توفرت الشرايط وانتفت الموانع فعلى هذا
ربما يقولون لعل تاخر العالم عن الازل لوجود مانع منع منها في الازل او لانتفاء
شرط هناك ثم زال المانع او وجد الشرط فيما لا يزال وجد العالم فيه قيل لو
وجد مانع من وجود العالم في الازل لما انتفى ابدا لان ما ثبت قدمه لا يكون الا قديما
وكل ما ثبت قدمه استحال عدمه فكان يلزم ان لا يوجد شي من العالم ابدا
ولو انتفى شرط وجود العالم في الازل لما وجد ذلك الشرط ابدا فلا يوجد العالم
ولا شي منه ابدا لان وجود ذلك الشرط فيما لا يزال يكون متوقفا اما على
انتفا مانع ازلي وتقدم استحالة انتفايه واما على تسلسل شرايط الى غير اول
وهو محال للزوم التسلسل المحال كما مر بيان ابطاله قلت كذا قاله بعض
المتاخرين وفيه نظر فقد ظهر من جواب الدليل الاول من ادلة قدم العالم قال
قد قرع مسمعنا فيما مر ان من الفلاسفة والاطباء من قال بقدم العالم